

سياسات النقد الاجنبي وسعر الصرف بين التعويم والتتويم في ظل السياسات الاقتصادية

دراسة حالة السودان خلال الفترة (2004 م – 2014)

د.صلاح محمد ابراهيم أحمد، أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الابيض- السودان.

ملخص: تناولت الدراسة سعر الصرف في السودان بين التعويم والتتويم عن طريق (المرن المدار)، والسياسات وحزمة الاجراءات التي تم إتباعها خلال الفترة (2004-2014). وتمثلت مشكلة الدراسة في التغييرات المستمرة لأسعار الصرف المؤثرة علي الأسعار ومعدلات التضخم. وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والاحصائي والتحليلي. توصلت الدراسة إلي أهم النتائج هي وجود سياسات نقد أجنبي وسعر صرف لها تأثيرات سالبة علي المستوي العام للأسعار ومعدلات التضخم مرتفعة. وكذلك التخفيض في سعر صرف الجنيه السوداني أدى إلي ضعف قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية، وضعف القوة الشرائية، مما زاد من أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره ترتبت عليه ضائقة معيشية وتردئ الوضع الاقتصادي. أوصي البحث بضرورة عدم تدخل البنك المركزي في سعر الصرف لإحداث التوازن بين العرض والطلب للعملات الأجنبية. والعمل علي رفع قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية في السوق الرسمي والقضاء علي السوق الموازي الذي أضر كثيرا بالاقتصاد القومي. زيادة الإنتاج وتهئية المناخ للاستثمارات الأجنبية في البلاد وجذب تحويلات المقيمين بالخارج من العملات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: النقد الاجنبي، سعر الصرف، التعويم، التتويم، السياسات الاقتصادية، المرن المدار، الحر المطلق، الحر المقيد، السوق الرسمي، السوق الموازي.

Foreign exchange policies and the exchange rate between flotation and hypnosis in light of economic policies

A case study of Sudan during the period (2004 -2014)

Abstract: The study dealt with the exchange rate in Sudan between flotation and hypnosis (flexible managed), the policies and package of measures that were followed during the period (2004-2014). The problem of the study was the continuous changes in exchange rates affecting prices and inflation rates. The study followed the descriptive historical, statistical and analytical method. The study reached the most important

results, which are the existence of foreign exchange and exchange rate policies that have negative effects on the general level of prices and high inflation rates. Likewise, the reduction in the Sudanese pound exchange rate led to the weakness of the Sudanese pound's value against foreign currencies, and the weakening of purchasing power, which increased the prices of imported goods, and this in turn resulted in hardship of living and the deterioration of the economic situation. The research recommended that the central bank should not interfere in the exchange rate to strike a balance between supply and demand for foreign currencies. And work to raise the value of the Sudanese pound against foreign currencies in the official market and to eliminate the parallel market, which greatly harmed the national economy. Increasing production, creating a climate for foreign investments in the country, and attracting foreign currency remittances from residents abroad.

Key words: Foreign exchange, Exchange rate, Floating, hypnosis, Economic policies, Managed flexibility, Absolute free, Restricted free, Official market, Parallel market.

مقدمة:

يعاني السودان منذ الاستقلال من تدهور سعر الصرف، واختلال في السياسات النقدية، وذلك نتاج لسياسات اقتصادية سابقة غير سليمة، وعليه لازمت هذه السياسات اخفاقات، تمثلت في تدني مستمر في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الأخرى، وبرزت الآثار السالبة جلياً في بداية الثمانينيات واستمرت حتى عام 2004 م. وفي عام 2005 م ومع اتفاقية السلام، بدأ السودان يستعيد نشاطه الاقتصادي الانتاجي، بحيث يزيد من صادراته بغرض التبادل الخارجي الذي يساعد في توفير حصة الصادرات للدولة المصدرة إلى الدول الأخرى. ويعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية . لأنه يؤثر على المؤشرات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الكلية والجزئية. لذلك تولي السلطات النقدية سياسات سعر الصرف اهتماماً بالغاً. وبالأخص الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية. لأن قوة واستقرار الاقتصاد القومي لأي بلد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر صرف عملته المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى. وتأتي أهمية سعر الصرف من ضمن اولويات الاقتصاد القومي لأي دولة وحاجتها من العملات الأجنبية، باعتبارها المصدر الرئيس لاحتياجات الدولة وتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وكذلك تتبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير من جانب والعمل على استمرار نتائج سياسات التحرير الاقتصادي على المدى الطويل من جانب

آخر. وتؤثر سياسات سعر الصرف تأثيراً مباشراً في تخفيض معدل التضخم وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بالنسبة للقطاعات المختلفة. ومن أهم العوامل الاقتصادية والنقدية التي تحدد سعر الصرف تتمثل في درجة الانفتاح على العالم الخارجي وهيكل الواردات والصادرات وحركة تدفق رؤوس الأموال .

أولاً: أهمية النشر العلمي والعملية للدراسة:

تكمن الأهمية العلمية في إثراء البحث العلمي بالبيانات والمعلومات عن السياسات النقدية وسعر الصرف في السودان بين التعويم الحر و السعر المرن المدار (التتويم) الذي يدار بواسطة السلطات النقدية البنك المركزي الذي يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي التي تنسم به الدول النامية وتداخل العلاقات الاقتصادية والعوامل المؤثرة علي تقلبات سعر الصرف. والأهمية العملية تنحصر في تقديم المساعدة لأصحاب السلطة النقدية وصانعي السياسات النقدية وسعر الصرف في وضع السياسات النقدية الفاعلة.

مشكله الدراسة:

السودان يعاني من التغيرات السريعة في سعر صرف عملته المحلية مقابل الدولار والعملات الاجنبية الأخرى، مما أدى إلى تدني قيمة العملة السودانية، وضعف قوتها الشرائية . والسودان لا يعيش اقتصاديا في معزل عن دول العالم في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية .

أسئلة الدراسة: تجسدت مشكله البحث في التساؤلات الاساسية التالية: ما نوع السياسات المتبعة في سعر الصرف ؟هل السياسة التي تم اتباعها سياسة تعويم حر أم سياسة تعويم مقيد أو ما يعرف بسعر الصرف المرن المدار(تتويم) ؟ هل تساعد هذه السياسة في تثبيت سعر الصرف الأجنبي في السودان؟

أهداف الدراسة:

البحث يهدف إلي معرفة أسباب التغيرات في سعر الصرف ومراحل السياسات النقدية التي مر بها السودان خلال فترة الدراسة وأهم الأهداف هي:

1- دراسة وتحليل السكون وإتجاه العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين سعر الصرف الحر التعويم والمرن المدار(التتويم).

2- معرفة سياسات سعر الصرف، وأي نوع من السياسات تم إتخاذها والعمل به في الظروف السائدة وجائحة كورونا.

فروض الدراسة:

-تفترض الدراسة وجود علاقة متداخلة مشتركة وتبادلية بين المتغيرات قيد الدراسة، لذا تعد هذا الدراسة محاولة لبيان اتجاهات هذه العلاقة وتوضيحها نظرياً، فضلاً عن تحديد طبيعة العلاقة على المدى الطويل.

-توجد علاقة ذات دلالة بين سعر الصرف والسياسات النقدية المتبعة.

منهجية الدراسة:

تنتهج الدراسة المنهج الوصفي بالنظر إلى طبيعة الظاهرة موضع الدراسة والمعلومات المتوفرة عنها ومناقشتها ضمن إطار البحث.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جمهورية السودان – قارة أفريقيا.

الحدود الزمنية: الفترة من (1960 م – 2018 م).

الحدود الموضوعية: سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف الحر التعويم والمرن المدار التتويم وأثرها على الأسعار والتضخم.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1-(تماضر 2013): دراسة قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج مستخدماً برنامج E- views في التحليل، تم الحصول على البيانات من بنك السودان المركزي في الفترة من (1970_2013) كما تم الاعتماد على اختبار ديكي فولروفيليبس بيرون لمعرفة سكون المتغيرات، واختبار جوهانسون لمعرفة تكامل المتغيرات، ووجدت أن المتغيرات متكاملة في الأجل الطويل وباستخدام طريقة OLS تم تقدير المعادلة بلغت معامل التحديد المعدل (0.78) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر ب(78%) على المتغير التابع توصلت الدراسة بوجود أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بحيث عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير ميزان المدفوعات بالاتجاه المعاكس 5.35 وحدة واوصت الدراسة بأنه ينبغي تحقيق نمو القطاع الحقيقي لتعزيز الصادرات وخلق فرص عمل، الحد من التضخم والفقر في نفس الوقت خفض الواردات الغير منتجة(تماضر،2013).

2-(موري سمية 2009): دراسة آثار تقلبات أسعار صرف العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر،(2009-2010م)، تهدف الدراسة إلى الوقوف على العلاقة التي تربط تقلبات الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط. كما هدفت إلى إمكانية تسعير النفط بغير الدولار نظراً للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في الوقت الراهن. وتداعيات الأزمة المالية العالمية. وأيضاً

تهدف إلي الوقوف علي مشكلة إرتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهيناً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي. استخدمت الدراسة المنهج النظري من خلال مدخل لسعر الصرف وللتطور التاريخي لأسعار النفط، إضافة إلي استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها الدولار والتغيرات التي تعرفها أسعار النفط. توصلت الدراسة إلي إن سلسلة سعر الصرف وأسعار البترول غير مستقرة في مستواهما ولكنهما مستقران عند الفرق الأول، وأن الخطأ ساكن من الدرجة صفر أي أنه توجد علاقة تكامل بين سعر الصرف وأسعار البترول، وأهم ما توصلت إليه الدراسة تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر، في ظل إنعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني. كما أوصت الدراسة بالبحث عن آليات ملموسة لترقية مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الوطني، وذلك من خال تكثيف الجهود وتوحيد الرؤى بإنشاء منظمة الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي يكون لها دور مماثل لدور الأوبك (سمية، 2009).

3- (صالح أويابة وعبدالرزاق خليل، 2018): دراسة أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي علي ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (2018-1990). تهدف هذه الدراسة إلي تحليل أثر التضخم وسعر الصرف علي ميزان المدفوعات وأثر التغيرات في سعر الصرف، سواء التغيرات التي تحدثها الدولة في إطار سياسة سعر الصرف أو التقلبات في العملات الدولية والتضخم علي ميزان المدفوعات في الجزائر، والذي يتغير نوعه بتغير الأسباب التي تحدثه، من تضخم الطلب الذي يكون سبب زيادة في الكتلة النقدية، وتضخم التكاليف والذي يكون في جانب العرض، والتضخم الراجع إلي أسباب هيكلية والتضخم المستورد (أويابة، خليل، 2018).

4- (جبار محفوظ، 2015): دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف علي الأسواق المالية-دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015م. يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في أي اقتصاد، حيث يستعمل في تسهيل وتطوير التجارة الخارجية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ورفع تنافسية الاقتصاد، وغير من الأهداف، لا سيما في المناخ الدولي الراهن المتميز بالانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي ورفع الحواجز أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال. في هذا الإطار تعالج هذه الورقة مسألة تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها علي الأسواق المالية. وعلي عكس الاعتقاد السائد، أظهرت الاختبارات أن العملات العربية المكونة للعينة قد تميزت بالاستقرار شبه التام لمعظمها خلال فترة الدراسة، الأمر الذي جعلها مستقلة عن تطور الأسواق المالية العربية في أغلب الحالات، وبالتالي لم يكن لها أي تأثير يذكر علي تلك الأسواق. لقد تزامن ذلك مع انهيار سعر البترول وتراجع اليورو أمام الدولار، وكذا الاضطرابات السائدة في المنطقة خلال السداسي الأول من سنة 2015. وأخيراً، وعلي سبيل المقارنة، بينت الدراسة أن هناك تأثيراً أقوى للعملات الرئيسية في العالم، أي الدولار واليورو، علي الأسواق المالية والعالمية (محفوظ، 2015).

المحور الثاني: الإطار النظري:

تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة. كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى (عبد الفتاح، عبد العظيم، 1987).

سعر الصرف الاسمي الفعال Effective Exchange Rate هو عبارة عن مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة معينة، بالنسبة لعدة عملات أخرى، خلال فترة زمنية محددة (بالنسبة لسنة أساس مناسبة اقتصادياً)، وهذا المؤشر يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويستخدم للتعرف علي مقدار التحسن أو التغيرات التي مرت بها هذه العملة، بالنسبة لسلة العملات التي تم الاستناد عليها في وضع المؤشر، وبما يتطابق والهدف المنشود منه، فعندما نههدف لقياس عائدات صادرات سلعة أو عدد من السلع لدولة معينة، فإننا نقوم باستخدام حصص الدول المنافسة من الصادرات العالمية لتكوين الأوزان في المؤشر (هالوود، 2007).

سعر الصرف الحقيقي الفعلي (الفعال) هو متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وكل من شركائه التجاريين مرجحاً بحصص التجارة الخاصة لكل شريك. ويتم قياس التعادل الكلي لعملة ما مع غيرها. وهو ما ينبه إلى مدى وجود تقييم غير سليم لأسعار الصرف من خلال الحصول علي تقييم تقريبي من سلسلة أسعار الصرف الحقيقية الفعالة علي مر الزمن، حيث تشير التذبذبات غير الطبيعية إلى وجود مشكلة في تقييم سعر الصرف الاسمي (الأساسي)، (هالوود، 2007).

سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate (RER تم تعريف سعر الصرف الإسمي علي أنه سعر صرف إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، لهذا فان سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل سعر الصرف الإسمي الذي يتعادل طبقاً للاختلاف بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الأجنبية. ويعرف سعر الصرف الحقيقي علي أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني إن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين، ولو إفتراضنا إن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P ، وفي البلد الأجنبي هو P^* ، وفرضنا إن E سعر الصرف الاسمي، فان سعر الصرف الحقيقي يعرف كالآتي: $e = E \frac{P^*}{P}$ ، حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

P : مستوى الأسعار العام، و P^* مستوى الأسعار في البلد الأجنبي. E سعر الصرف الاسمي.

وبطريقة أخرى $ReR = e \frac{P^I}{P^N}$ حيث P^T أسعار السلع القابلة للتجارة الخارجية. P^N أسعار السلع المحلية. e سعر الصرف الاسمي (هالوود، 2007).

أنواع سعر الصرف السائدة:

سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate عمل هذا النظام بكفاءة عالية قبل عام 1971م، حيث إلتزمت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من عملاتها الوطنية في حساب إحتياطي طرف الصندوق (صندوق الأمانات). ويتم إقراض الدول التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها، كما تم طرح حقوق السحب الخاصة (SDRs)، بعد إنهيار نظام بريتون وودز بعد العام 1971 (كباده)، في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد، بحيث تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات ويتم تحديد قيمة عملة كل دولة مقابل الدولار، ويكون البنك المركزي على إستعداد للتدخل في أي وقت للتحكم في العرض والطلب للمحافظة على قيمة عملته واستقرار سعر الصرف. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يمكن للدولة أن تخفض سعر صرفها. وتعتبر أسعار الصرف الثابتة والمربوطة خلال السنوات الأخيرة أحد العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية (كباده).

سعر الصرف المعدل: قامت البنوك المركزية في عام 1960م بتغيير أسعار صرف عملاتها، حيث تم إنتهاج هذا النظام، والذي بموجبه تمكنت البنوك المركزية أن تتدخل وتعديل سعر صرف عملاتها إذا اتضح أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو سعر التوازن (معروف، 2006).

سعر الصرف المرن المدار Exchange Rate Managed Floating ظهر هذا النظام في بداية عقد السبعينيات بعد إنهيار نظام سعر الصرف المعدل، حيث تحولت معظم الدول إلى هذا النظام. والذي يحدد فيه سعر الصرف وفق عوامل العرض والطلب، بحيث إذا انخفض الطلب على الدولار الأمريكي ينخفض سعر الصرف تلقائياً بصورة مرنة لا تتدخل فيها وبشكل مدار (معروف، 2006).

سعر الصرف الزاحف: تأخذ بهذا النوع الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، وهناك محددات مختلفة لتحديد الزحف، مثل الزحف في الماضي وما كان عليه معدل التضخم وما سيكون عليه في المستقبل. حيث يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لتضييق الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي (معروف، 2006).

أنظمة الصرف

قاعدة الذهب: Gold Standard (1870-1914) في ظل قاعدة الذهب، تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب. وتكون كل البنوك المركزية مستعدة لبيع وشراء أي كمية من الذهب عند سعر محدد بعملتها المحلية. وحيث إن الذهب كان هو المعيار العام الذي تم علي أساسه تحديد قيمة كل العملات وثبيتها، فإنه يحافظ علي معدلات التبادل بين العملات المختلفة (معروف، 2006).

بريتون وودز (1944-1973) Bretton Woods. وفقاً لاتفاقية تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية تم تبنيها من دول الحلفاء في بريتون وودز فينيوهامشير (New Hampshire)، فإن الذهب لم يعد هو المعيار الأساسي لقيمة العملات، وتم إحلاله بالدولار الأمريكي الذي أصبح محور النظام الحديث، كل العملات تم ربطها بالدولار عند سعر ثابت. وللحفاظ علي سعر صرف ثابت بين عملته والدولار، ويكون علي أي بنك مركزي أن يحتفظ باحتياطي رسمي من الدولارات (معروف، 2006).

نظام سعر الصرف المتغير أو المَعوم Flouting exchange rate جاءت إتفاقية بريتون وودز لتوقف تحويل العملات إلي ذهب فيما عدا الدولار الأمريكي، حيث خرجت أُنذاك الولايات المتحدة من قاعدة الذهب. وقد استمد الدولار الأمريكي هذا الدور كعملة رئيسة في العالم تحدد علي أساسها باقي العملات الدولية، من قوة وحجم الاقتصاد الأمريكي في العالم. إلا أنه في الستينيات بدأت تظهر قوى اقتصادية كبرى في أوربا الغربية وخاصة ألمانيا الغربية إضافة إلي اليابان وأصبحت تنافس الولايات المتحدة في زعامة العالم اقتصادياً. وبدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني من العجز في ميزان المدفوعات خاصة في تعامله مع هذه الدول (الحبيب، 1994).

أسعار الصرف المعمومة.. الأفاق المستقبلية والخبرة الماضية:

Floating Exchange Rates Prospects and Retrospect

خلال السنوات الطويلة لما يسمى حقبة "بريتون وودز لسعر الصرف المثبت القابل للتعديل Pegged-But-Adjustable" أي خلال الفترة 1945-1973، حاول كثير من كبار الاقتصاديين النقديين بالقول بضرورة السماح بتعويم أسعار الصرف. ولكن الشئ الذي أصبح جلياً هو أنه حينما تم السماح بتعويم أسعار الصرف في عام 1973، كانت جميع التنبؤات الخاصة بوجود فعالية أكبر لنظم تعويم أسعار الصرف خاطئة تماماً بكل بساطة، وقد كان الأمر كذلك، لأن نظرية تعويم سعر الصرف مازالت في حالة بدائية جداً، ومن الصعوبة أن نبني عليها تنبؤات تتسم بالقة. ومن المحزن أنه بعد مرور ما يزيد عن عقدين من الزمان لا توجد نظرية توحيد لسعر الصرف تقدم نتائج تطبيقية متسقة (هالوود، 2007).

هناك ستة أسانيد قُدمت لصالح أسعار الصرف المعمومة (Johnson 1970، sohmen 1961، Fridman 1953)

نذكر هذه النتائج بإيجاز، ونتائج اختبارها عبر الزمن:

1/ كما سبق أن رأينا عند مناقشتنا لسعر الصرف الحقيقي، فإن التغيرات في سعر الصرف الاسمي، يمكن أن تلغي الأثر الناجم عن الفروق في معدلات التضخم الوطنية علي القدرة التنافسية للدول المعنية. فإذا كانت (e) ثابتة (سعر الصرف الاسمي)، فإن الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية p بالنسبة لمستوي الأسعار الأجنبية يؤدي إلي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي،

ويقلل من القدرة التنافسية للدول محل الاعتبار (مع ملاحظة أننا نترك جانباً الفروق في معدلات نمو الإنتاجية). وهناك آثار اقتصادية خطيرة يمكن أن تصيب الدولة عندما تمر بفترة انكماش deflation من أجل إستعادة سعر الصرف الحقيقي إلي مستواه، فقد يحدث إنخفاض في كل من مستوى الناتج output والتوظيف employment، ولكن في ظل أسعار الصرف المرنة، فإن حدوث انخفاض في سعر الصرف (ارتفاع في e) سيلغي من حيث المبدأ، المعدل المرتفع للتضخم المحلي، وبالتالي يمكن تجنب الآثار الاقتصادية الحقيقية الضارة. لذلك، هناك إدعاء بأنه إذا تم السماح بتعويم أسعار الصرف، ومع التجرد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر علي التنافسية الدولية، فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يكون ثابتاً. وبعد مرور عقدين من الزمان علي تطبيق أسعار الصرف المعومة، فإن الدلائل التطبيقية تتناقض مع التوقعات الوردية التي أشارت إليها النظرية. فقد كانت أسعار الصرف الحقيقية أبعد ما تكون عن الثبات في المدى القصير، وفي المدى الطويل، وحتى السماح بوجود فروق دولية في معدلات نمو الإنتاجية، وطبقاً لما أشار إليه De Grauwe في عام 1989 فإن أسعار الصرف الحقيقية للدول التجارية الرئيسية لم تظهر إتجاهاً نحو العودة إلي المستويات التي يمكن أن تحقق حسابات جارية قابلة للاستمرار.

2/ إن أسعار الصرف المثبتة والقابلة للتعديل، كانت تشهد تغيرات في شكل قفزات كبيرة فقط لمرة واحدة، وعادة ما يكون ذلك في حالة الأزمة Crisis (علي سبيل المثال تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني عام 1967). وعلي النقيض، نجد أن مؤيدي أسعار الصرف المعومة، يدعون أنه إذا لم يتدخل البنك المركزي، فإن أسعار الصرف المرنة سوف تتغير ببطء، وبسلاسة، وبشكل يمكن التنبؤ به. ومرة أخرى وجدنا مثل هذه التوقعات التي تبعث الأمل تتهوي وتتأرجح. وكذلك بين عامي 1973 وعام 1999 عندما تم السماح بتعويم سعر الصرف بين الين الياباني والدولار الأمريكي فقد حدثت تغييرات كبيرة في أسعار الصرف مرة كل عام في المتوسط تقريباً. علي سبيل المثال في عام 1998 كانت هناك تقلبات كبيرة في سعر صرف الين/ الدولار، في فترة الشهور الثلاثة التي سبقت أكتوبر من ذلك العام، حيث ارتفعت قيمة الين بنسبة 19% مقابل الدولار الأمريكي، وكان ذلك عقب حدوث انخفاض بنسبة 13.2% في الشهور الستة التي سبقت يوليو في نفس العام.

3/ كان من المتوقع أن تقوم أسعار الصرف المعومة بعزل اقتصاد الدولة عن الصدمات القادمة من الخارج، علي سبيل المثال، حدوث انخفاض في الدخل الأجنبي والطلب علي الواردات. وفي هذه الحالة نجد إن سعر الصرف يشهد انخفاض في قيمته، ويؤدي ذلك إلي استقرار حجم الصادرات. ومن ناحية أخرى نجد أن الإرتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي gross domestic product لدي الدول الصناعية الرئيسية، قد اتجهت إلي الزيادة بدلاً عن الانخفاض، وذلك في الفترة منذ 1973م عند السماح بتعويم أسعار الصرف. وهناك عدة تفسيرات ممكنة لهذه الظاهرة، من بينها صدمة أسعار النفط في 1973-1974، 1985-1986، والتي طالت معظم الدول الصناعية تقريباً بشكل متشابه. ولكن يوجد أيضاً تفسير نقدي لسعر

الصرف، حيث أصبحت حركات أسعار الفائدة غير مستقرة، حيث إن الدول ليس في وضع سواء indifferent فيما يتعلق بأسعار الصرف الحقيقية.

4/ توقع أنصار أسعار الصرف المعمومة إن يؤدي هذا النظام إلى تمكين الدولة من تطبيق سياسة نقدية مستقلة. إن تعويم سعر الصرف يؤدي إلى التخفيف عن كاهل البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، وهو ما يترك له سلطة كاملة للتحكم في الأصول والخصوم، ومن ثم المعروض النقدي المحلي، ويؤدي ذلك إلى ترك التغيرات الخارجية exogenous في خصوم البنك المركزي للبنوك التجارية مثل التغيرات في التعويم وفي مكونات مضاعف النقود money multiplier. ومن ناحية أخرى، كما أشرنا عليه، فقد تحولت السياسات النقدية الوطنية لتصبح غير مستقلة بالكامل. فالتغيرات التي تحدث في المعروض النقدي الأجنبي، يمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لرأس المال دولياً، والتي حركات حادة في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية. وحيث أن سعر الصرف الحقيقي علي هذه الدرجة من الأهمية، (وربما يكون أكثر الأسعار أهمية في اقتصاد مفتوح بدرجة معتدلة)، فإن الحكومات والبنوك المركزية لم تكن علي إستعداد للسماح لسوق متحرر من القيود بأن يحدد هذا السعر المهم لذلك، وحتى يمكن منع التقلبات الكبيرة والضارة في سعر الصرف الحقيقي، فقد كان لزاماً علي السياسة النقدية للدولة، أن تتعايش مع الضغوط المحددة بشكل خارجي علي سعر الصرف الحقيقية، علي سبيل المثال نجد إن التوسع النقدي الأجنبي قد يحتاج إلي أن يلازمه توسع نقدي محلي من أجل إيقاف الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

5/ تؤدي أسعار الصرف المعمومة إلي تحقيق التوازن دائماً في ميزان المدفوعات دون تدخل من جانب البنك المركزي، الأمر الذي يساعد علي إزالة الضغوط المطالبة بفرض التعريفات الجمركية، وتطبيق نظام حصص الاستيراد، وغير ذلك من أشكال القيود علي التجارة الخارجية الدولية. وفي حقيقة الأمر كان اختلال الحساب الجاري في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أكبر منها في أي فترة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، ومع التزايد الكبير في تطبيق نظام القيود الاختيارية علي الصادرات voluntary export restraints، وإشتعال حروب حصص الاستيراد التي أصطلح علي تسميتها "حروب الموز banana wars"، لم يحدث أي تقدم ملحوظ في السياسة التجارية عن طريق تحريك أسعار الصرف المعمومة.

6/ كان هناك اعتقاد أيضاً بأنه خلال الفترة التي سبقت السماح بتعويم أسعار الصرف يمكن الاستغناء عن الاحتفاظ باحتياطات الصرف الأجنبي عند إتباع نظام التعويم، وبالتالي يمكن تحقيق قدر كبير من الادخار الاجتماعي Social savings. فهذه الاحتياطات يمكن استثمارها في شكل أصول رأسمالية حقيقية، (كما يمكن إنفاقها علي تحسين مستوى الاستهلاك). إلا إن مثل هذه التوقعات لم تتحقق علي النحو المنشود، وقد اتجهت احتياطات الصرف الأجنبي إلي الزيادة إلي مستويات أكبر مما كانت عليه خلال فترة أسعار الصرف الثابتة (هالوود، 2007).

المحور الثالث: تغييرات اسعار الصرف عبر الحقب الزمنية

تغيرات ظروف السوق وأسعار الصرف

عندما تتقلب أسعار الصرف بحرية فإن القيمة السوقية لعملة دولة ما سوف ترتفع أو تنخفض استجابة للتغير في ظروف السوق ولكن ما هي العوامل الرئيسية التي تسبب التغير في أسعار الصرف؟ (عبد الفتاح، عبد العظيم، 1987م).

شهد السودان خلال الفترة (1956-2004) سوقيين لسعر الصرف تشمل السوق الرسمية التي يتم التعامل عبر النوافذ الرسمية كالبنوك وصرافات النقد الأجنبي. والسوق الموازية والتي تتم فيها عمليات البيع والشراء عبر الجهات غير الرسمية كتجار العملة والسماسرة وغيرهم من المضاربين في أسعار العملات. بالإضافة إلى نوعين من الأسواق وهما السوق الرسمي والسوق الموازي الذان ظهرا في السودان في عام 1979م والذين لم يكن لهما وجود من قبل خاصة في الفترة 1956-1979م (شيخ موسى، 2001).

1/ سعر الصرف للفترة (1956 – 1978م): شهدت تلك الفترة استخدام سعر الصرف الثابت حيث كان يقوم بنك السودان المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية، وإذا لم يكن البيع عن طريق بنك السودان فإنه يكون على استعداد للتدخل في أي وقت من ناحية العرض والطلب ليمنع تغيير سعر عملته عن المستوى المحدد لها. وأستمر التعامل بهذا النظام في السودان منذ إصدار الجنيه السوداني وحتى عام 1978م (المكاوي، 2005).

2/ سعر الصرف خلال الفترة (1979 – 1984م): شهدت هذه الفترة استخدام أكثر من سوق واحد لسعر الصرف، ففي عام 1979م تم تعديل لائحة التعامل بالنقد الأجنبي للعام 1979م وتتمثل سماتها الأساسية في الآتي:

أ/ حرية حيازة إدخال وإخراج النقد الأجنبي دون قيود.

ب/ السماح للمقيمين بفتح حسابات بالنقد الأجنبي تنم تغذيتها واستخدامها دون قيود.

ج/ التعامل من خلال سوقيين: سوق رسمي وسوق موازي وحدد لكل سوق موارده واستخداماته.

د/ بالإضافة إلى ذلك تم إصدار عدة قوانين ومنشورات تنظم التعامل بالنقد الأجنبي. كذلك شهد عام 1979م استخدام سعر الصرف المعدل والذي بموجبه تمكن بنك السودان المركزي من تعديل سعر العملة خاصة في حالات اكتشاف أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي أو السعر التوازني حيث ظل سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار ثابتاً في حدود 1.30 جنيه للدولار الواحد في السوق الرسمي منذ عام 1982م وتم إلغاء السعر الموازي وأستعيض عنه بالسعر الحر في العام 1983م وقد أستمر السعر بـ 1.30 جنيه للدولار الواحد حتى العام 1984م (تقارير بنك السودان المركزي، 1979 - 1984).

3/ سعر الصرف خلال الفترة (1985 - 1989م): تم في عام 1985م تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48% ليصبح 2.50 جنيه للدولار الواحد واستمرت سياسة التخفيض لسعر الصرف حتى 1986م حيث تم قيام سوق الموارد لتعلن أسعار الصرف المختلفة بواسطة لجان متخصصة يتم من خلالها توزيع الموارد المتاحة من النقد الأجنبي على استخداماته المنظورة وغير المنظورة. وواصل سعر الصرف في الانخفاض حتى بلغ 4.90 جنيه للدولار بنهاية عام 1986م وتم تخفيض سعر الصرف بنسبة 45% بنهاية عام 1987م في العام 1988م تم تخفيض السعر الحر بنسبة 62%(تقارير بنك السودان المركزي، 85 - 89).

4/ سعر الصرف خلال الفترة (1990 - 1996): استمرت سياسة التخفيض خلال العامين (1990 - 1996) إلى أن تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع فبراير 1992م كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان في تلك الفترة، والتي هدفت إلى معالجة المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات وإعطاء قيمة واقعية للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية حيث شهدت تلك الفترة إتباع نظام سعر الصرف العائم (Floating Exchange Rate). وفي هذا الإطار تم توحيد سعر الصرف للجنيه السوداني وألغى نظام السوق الرسمي والأسواق المصرفية الحرة وأستعيض عنهما بأسواق حرة موحدة للتعامل بالنقد الأجنبي(شيخ موسي، 2001).

5/ سعر الصرف خلال الفترة (1997 - 2001): شهدت هذه الفترة استئناف علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي، وهي علاقة جزئية بدون مساعدات مالية من الصندوق، وفي إطار التفاوض والتعاون من خلال البرامج التي تم الاتفاق عليها تم اعتماد التعامل بطريقه سعر الصرف الزاحف، ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر صرف رسمي تتخذه الدولة للتخفيض من قيمة عملتها بمقدار صغير أسبوعياً أو يومياً على حسب ما يقتضي الأمر. بالإضافة إلى أنه وسيلة لتعديل سعر الصرف، يتضمن تثبيت قيمة إسمية وتكون القيمة الاسمية أكبر من القيمة الحقيقية وتتراوح في حدود معينة (جزء من المائة). وهذه القيمة الاسمية يتم تعديلها بصوره منتظمة وتبعاً لصيغة معينة تحددها السلطات المختصة(شيخ موسي، 2001).

أما الفترة خلال العامين 1997 - 1998م فقد تميزت بالاستقرار النسبي لسعر الصرف نسبة لتدعيمها ببعض الإجراءات من أجل استكمال سياسات التحرير الاقتصادي، وتمثلت تلك الإجراءات في إلغاء تحديد سعر الصرف من بنك السودان المركزي، وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف بناءً على قوى العرض والطلب. على أن يقوم بنك السودان المركزي بإعداد متوسط ترجيحي للبنوك، أما في عام 1999م فقد استحدث بنك السودان المركزي آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي عن طريق شراء وبيع العملات الأجنبية من وإلى البنوك وشركات الصرافة عبر غرفة التعامل بالنقد الأجنبي وذلك لمقابلة طلبات العملاء للاستيراد. ومن أهم أبرز التطورات التي شهدتها هذه الفترة (2000 - 2001م) فيما يتعلق بسوق النقد الأجنبي. تم إلغاء عدد من القيود المفروضة على التعامل

بالنقد الأجنبي وتحرير سعر الصرف كما تم السماح لكافة فروع المصارف التجارية المعتمدة بمزاولة عمليات النقد الأجنبي وفقاً للسياسات الداخلية التي تحددها إدارة المصرف المعني ومنشورات بنك السودان المركزي (تقارير بنك السودان المركزي، 97 - 98).

6/ سعر الصرف خلال الفترة (2002 – 2004): استخدم خلال هذه الفترة نظام سعر الصرف المرن المدار. تم باستهداف عرض النقود لتحقيق معدل نمو إيجابي للنتائج المحلي الإجمالي واستقرار المستوى العام للأسعار وفق البرنامج الاقتصادي السنوي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وأصبح سعر الصرف من ضمن الأدوات التي تستخدم في إدارة السيولة (المكاوي، 2005).

واستهدفت سياسات النقد الأجنبي لعام 2002 المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار السوداني والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي بالإضافة إلى تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأسيري المعلن بواسطة بنك السودان المركزي من 1% إلى 1.5% ثم إلى 2% وذلك حسب مقتضيات حركة السوق. أما في عام 2003م فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي أيضاً المحافظة على استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي. هذا بالإضافة إلى تعزيز موارد النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات من خلال توفير بيع النقد الأجنبي عبر نافذة البنك المركزي كما تم وضع التدابير والترتيبات اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي وحصر وتسجيل رأس المال الأجنبي المستثمر. وعلى الرغم من أن الخمسة أعوام الأخيرة قد شهدت استقراراً نسبياً في سعر الصرف. ألا أن الواقع العملي يشير إلى أن هناك عدة أنماط لسعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي: (تقرير بنك السودان المركزي، 2012).

(1) سعر البنك المركزي: وهو الذي يتعامل به بنك السودان المركزي ببيعاً وشراء في كل معاملاته.

(2) أسعار المصارف التجارية: وهي أسعار تحددها المصارف إذ أن هناك حدود مرسومه لتحرك أسعار الشراء والبيع.

(3) السعر التأسيري: ويتم احتسابه من واقع العمليات التي تتم في سوق النقد الأجنبي بالبلاد عن طريق كل المتعاملين فيه عبر المصارف والصرافات وما بين المصدرين والمستوردين وبنك السودان المركزي وفي نطاق قدره 1% حول السعر التأسيري لأغراض إدارة سعر الصرف بواسطة بنك السودان.

(4) أسعار شركات الصرافة: ويتم تحديدها بناءً على مؤشرات السوق وأسعار صرافات المصارف وأسعار البنك المركزي.

5) أسعار السوق الموازي: وهي تشكل أفضليه بالنسبة للبائعين وملجأ هام ورئيسي للأجانب في حالة الطلب و عدم الحصول على احتياجاتهم عن طريق الشراء من القنوات المصرفية. ويتكون السوق الموازي من التحويل من حساب لحساب والتعامل خارج القنوات الرسمية، وهناك عدة آثار سالية تنطوي تحت التعامل في الأسواق الموازية منها تتغير أسعار الصرف من غير مبررات اقتصادية منطقية، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى (تقرير السودان المركزي، 2012).

المحور الرابع: سياسات النقد الأجنبي خلال الفترة 2004-2014م

سياسات النقد الأجنبي 2004 تمشياً مع سياسة التحرير في سوق النقد الأجنبي وتفعيله وتوحيده وفي إطار سعي بنك السودان للوصول إلى سعر صرف مرن وحقيقي للدينار السوداني تم إجراء بعض التعديلات في سياسة النقد الأجنبي علي النحو التالي:

1/ تم التنازل للبنوك التجارية عن بعض المتحصلات غير المنظورة التي كان يتم شراؤها لصالح بنك السودان، وذلك لزيادة موارد غرف البنوك من النقد الأجنبي، مثال لذلك تحويل مستحقات المقاولين المحليين المدفوعة من الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول والتي كان يتم تحصيلها بواسطة بنك السودان للبنوك التجارية والسماح لهم باستخدامها في الاستيراد السلعي مرتبات الأجانب، نثریات السفر، البيع للبنوك والصرافات، وأي استخدامات أخرى يوافق عليها بنك السودان.

2/ تم السماح للبنوك والشركات الصرافة بالبيع لشركات الملاحة لتغطية التزاماتها الخارجية بالنقد الأجنبي لدفع إيجار السفن بعد إبراز عقد الإيجار وذلك توسيعاً لاستخدامات موارد غرف التعامل بالنقد الأجنبي بغرض الوصول إلى سعر صرف أكثر مرونة وللمحد من التقلبات العابرة في سعر الصرف.

3/ تم توجيه المصارف بالاستجابة لاحتياجات عملائها من النقد الأجنبي لكافة مواردها أو بالشراء من بنك السودان، وسيقوم بنك السودان بتوفير تلك الموارد شريطة أن يتم البيع للعملاء والجمهور بنفس السعر الذي تم به الشراء من بنك السودان.

4/ تم تعديل النطاق الذي يتحرك حوله السعر التأشير ليصبح 2.5% بدلاً عن 2%.

5/ تقرر أن يكون السعر التأشير منفصلاً عن سعر بنك السودان علي أن يقوم البنك بتحديد سعره باعتبار أحد المعاملين في سوق النقد الأجنبي.

6/ وضع العديد من السياسات الناجحة لبناء قدر مناسب من الاحتياطيات القومية ببنك السودان حتى بلغت ما يعادل الحد الذي يغطي واردات 4.7% شهرياً.

7/ لتنظيم العائد رقم 2/ 2004 بتاريخ 2004/10/9 بإنشاء وحدة لإدارة واستثمار الاحتياطات الرسمية، ومارست أعمالها منذ نوفمبر 2004م (تقارير بنك السودان المركزي، 2004).

سياسات النقد الأجنبي 2006: هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2006، إلى المحافظة علي استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات النقد الأجنبي لاستكمال توحيد سوق النقد الأجنبي وتحريره فيما يلي استعراض لأداء سياسات النقد الأجنبي للعام 2006:

1/ إزالة بعض القيود الخاصة بتغذية الحسابات الحرة والخاصة بالنقد الأجنبي والمقيدة بالعملة المحلية، وقد سُمح للمصارف بتغذيتها بالمزيد من الموارد.

2/ توجيه المصارف باستخدام حصيلة الصادر في كافة الأغراض عدا التحويلات (النظيفة) والبيع بالإضافة للحسابات الحرة. أما في مجال الاستيراد، فقد تم إلغاء حساب الاستيراد وأن يتم التعامل في عملية الاستيراد مع الهامش مباشرة.

3/ توحيد معاملة بنك السودان المركزي من النقد الأجنبي بالمصارف والصرافات، كما تم التنازل عن موارد الشركات الأجنبية العاملة في مجال استخراج الذهب والمعادن ليتم شراؤها لصالح المصارف التجارية وشركات الصرافة بدلاً عن بنك السودان.

4/ إلغاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي بالمصارف والسماح لها بالبيع نقداً في حدود مبلغ لا يتجاوز خمسة ألف دولار، وقد تم أيضاً السماح للمصارف وشركات الصرافة بالبيع لغرض التحويل للخارج بدون مستندات في حدود مبلغ ثلاثة ألف دولار أو ما يعادلها من العملات الأخرى، وبتغيير أسعار الصرف أكثر من مرة خلال اليوم الواحد مع ضرورة إعلانها للعملاء. كما تم السماح لشركات الصرافة ببيع أي مبالغ نقداً بدون إبراز أي مستندات.

5/ السماح لشركات الصرافة بالتعامل مع المقاولين الأجانب المتعاقدين مع الحكومة ومؤسسات القطاع العام، وكذلك السماح لها ببيع النقد الأجنبي بغرض تحويل فوائض مبيعات شركات الطيران الأجنبية العاملة للبلاد.

وفي مجال سعر الصرف، سجل سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي تحسناً مستمراً خلال العام 2006 من 230.67 دينار في ديسمبر 2005 إلى 202.48 دينار في نهاية ديسمبر 2006 (تقارير بنك السودان المركزي، 2006).

سياسات النقد الأجنبي 2007: هدفت سياسات النقد الأجنبي للعام 2007 إلى المحافظة علي استقرار سعر الصرف بإتباع سياسة سعر صرف المرن المدار وتعزيز بناء احتياطات واستكمال توحيد وتنظيم سوق النقد الأجنبي وتحريره.

اهم اهداف سياسات النقد الأجنبي للعام 2007:1/سعر صرف مرن ومستقر.2/بناء الاحتياطات.3/ إدارة الاحتياطات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي.4/تفعيل سوق مابين المصارف:(تقارير بنك السودان المركزي، 2007).

سياسات النقد الأجنبي 2010: ركزت سياسات النقد الأجنبي للعام 2010 بشكل أساسي علي تنظيم واستقرار وتطوير سوق النقد الأجنبي بغرض تحقيق الأهداف الآتية:

1/ سعر صرف مستقر ومرن 2/ بناء الاحتياطات من النقد الأجنبي 3/ إدارة الاحتياطات بما يساعد علي استقرار سوق النقد الأجنبي 4/ تفعيل سوق ما بين المصارف.

ولتحقيق تلك الأهداف تم إجراء العديد من التدابير والتعديلات في الإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي:(تقارير بنك السودان المركزي، 2010).

سياسات النقد الأجنبي 2011: هدفت سياسات النقد الأجنبي إلي الاستمرار في المحافظة علي استقرار سعر الصرف، وتشجيع الصادرات غير البترولية، وترشيد الطلب علي النقد الأجنبي وتوسيع شبكة مراسلي البنك المركزي، ولتحقيق تلك الأهداف تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي في مجال ترشيد الاستيراد ومجال الموارد غير المنظورة وهي كالتالي:

1/ تحديد هامش الاستيراد النقدي المدفوع بنسبة 100% لكل طرق الدفع باستثناء الأدوية والأمصال البشرية والحيوانية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي والاستيراد الآجل الذي تكون فترته عاماً أو أكثر.

2/ الاستيراد فقط عن طريق خطابات الاعتماد (إطلاع والدفع ضد المستندات)، باستثناء السلع الضرورية والإستراتيجية والاستيراد بغرض الاستثمار.

3/ وضع ضوابط للاستيراد من المناطق الحرة تلزم المستورد بتسوية عمليات الاستيراد للسوق المحلي بالعملة الأجنبية.

4/ زيادة الهامش المسدد للبنوك مقابل استيراد عربات ومشاريع الليموزين من 40% إلي 45%.

5/ إصدار قائمة بالسلع المحظور استيرادها عممت علي كافة المصارف بتاريخ 91/2011 بناء علي قرار وزير التجارة الخارجية رقم (2) بتاريخ 5/1/2011.

6/ إعطاء أولوية في تخصيص وتوفير موارد النقد الأجنبي من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية للسلع الضرورية والأساسية، والتي تشمل المواد الغذائية والأدوية والسلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وما عداها يتم استيرادها من الموارد الذاتية للعملاء.

7/ إعادة تصميم استثمارة الاستيراد (IM) بالتنسيق مع سلطات الجمارك وطباعتها بشكل جديد بعلامات تأمينية عالية لمنع التزوير وحفظ حقوق كافة الأطراف: (تقارير بنك السودان المركزي، 2011).

سياسات النقد الأجنبي 2012 استمر البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار و انتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان . تم تعديل الحافر من 4.77% إلي 15% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلي 4.398 بنسبة 65%، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار إلي حدود 5.600 جنيه للدولار في المتوسط بنسبة 94%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم (تقرير بنك السودان المركزي، 2012).

سياسة النقد الأجنبي: هدفت سياسات النقد الأجنبي إلي بناء احتياطات من النقد الأجنبي وترشيد استخداماته مع الاستمرار في حرية التعامل به وتحرير المعاملات وإزالة كافة القيود علي حسابات النقد الأجنبي، وذلك للوصول تدريجيا لسعر صرف مستقر تحدده عوامل العرض والطلب في سوق موحدة، وذلك من خلال انتهاج وتنفيذ حزمة من الإجراءات لمعالجة المشاكل التي واجهت البلاد بعد انفصال جنوب السودان وما صاحب ذلك من تحديات تمثلت في التوسع النقدي وفقدان جزء كبير من موارد النفط، ودعم السلع الأساسية، والتوقعات السالبة للمتعاملين المرتبطة بعد اليقينية، والحظر الاقتصادي الأمريكي علي السودان. وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلي انخفاض قيمة الجنيه السوداني وتزايد الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم. ولتحقيق أهداف سياسات النقد الأجنبي قام البنك المركزي بتنفيذ حزمة من الإجراءات التي أسهمت نسبيا في تخفيف حدة الآثار السالبة، حيث شملت الإجراءات ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي الجوانب التالية:

1/ أوقف البنك المركزي ضخ النقد الأجنبي للصرافات كليا وخفض النسبة المخصصة للمصارف بعد تصحيح أسعار الصرف، الأمر الذي شجع المصارف والصرافات علي جذب موارد من النقد الأجنبي بلغت بالمصارف 1،684 مليون دولارا بالصرافات 121 مليون دولارا بنهاية 2012.

2/ عمل البنك المركزي علي التنسيق مع الجهات ذات الصلة في ترشيد استخدامات النقد الأجنبي من خلال ضبط الصرف في معظم البنود.

3/ استمر البنك المركزي في ترشيد استخدامات النقد الأجنبي للإغراض غير المنظورة مثل السفر والعلاج، والدراسة بالخارج وغيرها. وقد أدي ذلك إلي انخفاض المبالغ التي تقوم ببيعها.

4/ قام البنك المركزي بإنشاء نظام الربط الشبكي لتداول استثمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية (البنك المركزي، المصارف التجارية، إدارة الجمارك ووزارة التجارة)، وذلك درءاً للممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية والتي تسبب ضغطاً علي موارد النقد الأجنبي.

4/ نظم البنك المركزي التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمل الأجانب. وذلك بمطالبة شركات الاتصال بتحديد نسبة من أرباحها لإعادة استثمارها بالداخل، وجدولة تحويلات شركات الاتصال وشركات الطيران (تقارير بنك السودان المركزي، 2012).

موارد النقد الأجنبي: سعي البنك المركزي في التحرك الخارجي لاستقطاب موارد نقد أجنبي، مما كان له الأثر المباشر في زيادة موارد النقد الأجنبي وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف. كما قام البنك المركزي بتعديل فترة استرداد حسيطة الصادر بالنسبة للاعتماد لتصبح شهراً بدلاً عن شهرين. كما تم تحديد فترة شهر واحد فقط للاحتفاظ بحسيطة الصادر بحساب الصادر (صندوق النقد الدولي، التقرير القطري).

استقرار سعر الصرف: أستمرو البنك المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلي سعر صرف متوازن ومستقر، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان . تم تعديل الحافر من 4.77% إلي 15% كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من 2.670 جنيه للدولار إلي 4.398 بنسبة 65%، وبالمقابل انخفضت أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2.881 جنيه للدولار إلي حدود 5.600 جنيه للدولار في المتوسط بنسبة 94%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق غير المنظم (تقرير بنك السودان المركزي، 2012).

سياسات النقد الأجنبي 2013

1/ الاستمرار في سعر الصرف المرن المدار.

2/ الاستمرار في سياسة إصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات من خلال الأتي:

3/ العمل علي بناء احتياطييات مقدرة من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي لتقليل تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي.

4/ الاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحرير كافة المعاملات الجارية وحرية استخدامات النقد الأجنبي في إطار الموجهات التنظيمية الصادرة من بنك السودان.

5/ الاستمرار في سياسة ترشيد الطلب علي النقد الأجنبي.

6/ التوسع والاستمرار في شراء وتصدير الذهب، علي إن يظل بنك السودان المركزي الجهة الوحيدة المسموح لها بتصدير الذهب المنتج بواسطة التعدين الأهلي ويسمح للشركات المرخص لها بالعمل ولها اتفاقيات مع حكومة السودان إن تقوم بتصدير إنتاجها من الذهب والمعادن الأخرى وفقاً لضوابط بنك السودان المركزي.

7/ يسمح بتصدير الذهب بعد تصفيته وتنقيته بمصفاة الذهب بالخرطوم، يحظر تصدير الذهب الخام ابتداء من يناير 2013 إلا بموافقة البنك المركزي.

8/ الاستمرار في تطوير وتنظيم سوق الذهب مع الجهات الأخرى ذات الصلة بهدف إنشاء بورصة للذهب في السودان.

9/ العمل علي استقطاب مدخرات السودانيين بالخارج (تقرير بنك السودان المركزي، 2013).

سياسات النقد الأجنبي 2014: يسعى بنك السودان المركزي للمحافظة علي استقرار ومرونة سعر الصرف وتحقيق قدر من التوازن في القطاع الخارجي خلال فترة البرنامج الاقتصادي الثلاثي من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

1/ الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار.

2/ الاستمرار في سياسة توحيد وإصلاح سعر الصرف وإزالة التشوهات من خلال تطبيق الآتي:

3/ تحريك سعر الصرف بمرونة بهدف الوصول إلي سعر موحد ومستقر تحدده قوي العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي.

4/ الالتزام بتطبيق السعر المعلن بواسطة بنك السودان المركزي والمصارف والصرافات علي كافة المعاملات بالنقد الأجنبي ولكافة الجهات دون تمييز بما في ذلك المعاملات الحكومية.

5/ العمل علي بناء احتياطي مقدر من النقد الأجنبي.

6/ علي المصارف الالتزام بنسبة الانكماش المقدرة المراكز (تقرير بنك السودان المركزي، 2014).

برنامج إصلاح السياسات المتعلقة بالنقد الأجنبي والتجارة الخارجية لصندوق النقد الدولي للفترة (1978-1986): أهم بنود البرنامج علي النحو التالي:

1/ توحيد سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني بتضمين ضريبة التحويل وحافز المتحصلات.

2/ إلغاء السعر التشجيعي لتحويلات المغتربين.

3/ تطبيق سعرين للجنيه السوداني أحدهما رسمي ويطبق علي الصادرات والواردات والتحويلات في الكشفين المرفقين الآخر تشجيعي ويحدد سعره حسب مؤشرات السوق يطبق علي الصادرات والواردات والتحويلات بخلاف المضمنة في الكشفين المرفقين..

4/ إلغاء الرسم الإضافي وضريبة التنمية علي الواردات.

5/ إلغاء نظام تجارة المقايضة باستثناء تلك التي تتم في إطار تجارة الحدود.

6/ السماح للمقيمين وغير المقيمين من السودانيين وغيرهم بفتح حسابات جارية بعملات أجنبية ، ومنح السودانيين منهم أو الحاصلين علي رخص استيراد أولية في الحصول علي رخص استيراد لاستخدام أرصدتهم في تمويل عملياتهم.

7/ يسمح ببيع وشراء العملات الأجنبية لدي البنوك المرخص لها بالأسعار الواقعية المرنة وقد تحدد سعر الدولار ب 80 قرشا سودانيا لهذه العمليات.

8/ تلغي القيود الحالية علي إدخال وتحويلات العملات الأجنبية إلي داخل وخارج القطر وفقا لإجراءات وضوابط مرنة وواقعية(تقارير بنك السودان المركزي، 1978 - 1986)

المحور الخامس: الإطار التحليلي

نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

$ReR = E \frac{P^*}{P}$ ومن المعادلة يتم اشتقاق لوغريتم سعر الصرف الحقيقي.

$$\ln ReR = \ln(E) + \ln(P^*) - \ln(P)$$

سعر الصرف التوازني: $e^* = \frac{P_t}{P_n}$ ، حيث P_t أسعار السلع الداخلة في التجارة الخارجية. P_n أسعار السلع غير داخلة في التجارة الخارجية⁽¹⁷⁾.

سعر الصرف العاجل: Spot exchange rate وهو السعر الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمن لمدة يومين بين سعر الشراء وسعر البيع (معروف، 2006).

سعر الصرف الآجل: Forward exchange rate

ويقصد بهذا السعر تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، حيث يتم التسليم في وقت لاحق حسب السعر المتفق عليه، ويتراوح وقت التسليم بين 20-90 يوماً أو أكثر من ذلك ويحدد سعر الصرف الآجل وفقاً للصيغة الرياضية التالية (معروف، 2006).

$$sf_1 = Cc \frac{r_2 - r_1}{1 + r_1} + Cc$$

حيث:

Cc سعر الصرف العاجل ، sf_1 سعر الصرف الآجل، r_1 سعر الفائدة في البلد المحلي، r_2 سعر الفائدة في البلد الأجنبي.

سعر الصرف الحقيقي: The real exchange rate إن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي nominal exchange rate، قد لا يعطي صورة كاملة عن مدي التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام. علي سبيل المثال، إذا حدث انخفاض depreciation في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسياً إلي الوضع في دولة أخرى، فانه القدرة التنافسية للدولة المعنية، قد تميل إلي الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الاسمي. ويُستخدم مفهوم سعر الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل. ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي Q بالصيغة التالية:

$$Q = S(P^*/P)$$

ومعني ذلك، أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجحاً بمستويات الأسعار النسبية (وهناك مقاييس أخرى عديدة يمكن استخدامها ومن بينها مستويات الأجور النسبية). لذلك، إذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيرة في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الاسمي من اجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي. وجدير بالذكر أن الهبوط في Q يعد ارتفاعاً appreciation في سعر الصرف الحقيقي يقلل من التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، بينما الارتفاع في Q يؤدي إلي زيادة التنافسية الدولية لذلك البلد(7).

عند إعلان السودان لاستقلاله عام 1956م فنجد سعر الصرف 2.87156 دولار لكل جنيه سوداني وظل ومازال حتى يونيو عام 1978م حيث طبق أول تخفيض.

هذا وتجدر الإشارة إلي إن الجنيه السوداني قد ظل مرتبطاً بالجنيه الإسترليني حتى أغسطس 1971م ثم تم ربطه بعد ذلك بالدولار نظرا للتذبذبات المتتالية في موقف الجنيه الإسترليني وذلك تقاديا للأثار غير المواتية بالنسبة لتجارة السودان الخارجية(م.السياسات الاقتصادية، 1982).

في إطار برامج التركيز الاقتصادي تم إعلان إصلاحات في نظام التجارة الخارجية بموجبها تم إلغاء نظام المقايضة المفتوحة والاستيراد بدون قيمة وفيما يتعلق بسياسات سعر صرف الجنيه السوداني فقد تم تخفيضه لأول مرة تخفيضاً مباشراً في يونيو 1978م من 2.78 دولار لكل جنيه سوداني إلي 2.5 دولار للجنيه بهدف رفع القدرة التنافسية لسلع الصادر الرئيسية والتقليل من الواردات غير الرئيسية وتمت في نفس الوقت إضافة نسبة ضريبة التحويل وعلاوة تشجيع الصادرات (عدا القطن) وبصبح السعر الحقيقي أو الفعلي هو 2 دولار لكل جنيه سوداني (المكاوي، 2005).

ثم تم تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني ليعادل 2.5 دولار للجنيه لكن بتعديل ضريبة التحويل والحافز إلي 10 قروش بدلا عن 5.18 قرشا علي كل المعاملات التجارية ما عدا صادرات القطن أصبح سعر الجنيه مساويا لدولارين ، أما السعر التشجيعي للمغتربين فيعادل 1.75 دولار للجنيه السوداني، ومنذ تخفيض الجنيه السوداني في عام 1978م تم اتباع سياسة التدرج في تغيير سعر صرف الجنيه السوداني وذلك سعياً للوصول إلي القيمة الحقيقية له ، ففي خلال عام 1979م طرأت ثلاثة تغيرات في سعر صرف الجنيه السوداني إذ تم في 27 مارس تغيير سعر الصرف التشجيعي للمغتربين من 1.75 إلي 1.5 دولار للجنيه السوداني ، وبعد فترة وجيزة طبق نظام الحافز علي صادرات القطن وذلك دعماً للمنتجين وحفزاً لزيادة الإنتاج وأصبح بذلك سعر الصرف الحقيقي للجنيه السوداني بالنسبة لصادرات القطن دولارين بدلا عن 2.5 دولار (م.السياسات الاقتصادية، 1982).

أما في سبتمبر 1979 تم وضع نظام سعرين للصرف أحدهما رسمي وهو 2 دولار لكل جنيه سوداني وآخر موازي 1.25 دولار لكل جنيه سوداني. وقد تم تحويل معظم سلع الصادر والوارد إلي سعر السوق الموازي لتخفيف العبء علي الموارد الرسمية . وفي نهاية عام 1980 اتخذت إجراءات لتوحيد سعر الصرف حيث تم نقل كل سلع الصادر عدا القطن وكل الواردات عدا البترول، السكر، القمح، دقيق القمح، اللبن المجفف، الأدوية ومستلزمات الإنتاج للقطن من السوق الرسمي إلي السوق الموازي.

بنهاية يوليو 1980 تم تحويل كل الصادرات والواردات (عدا البترول والسكر والدقيق والأدوية) إلي سعر السوق الموازي وأصبح السوق الموازي سوق معترف به رسمياً ولأول مرة سوق حرة للمعاملات عن طريق الصرافات الخاصة وقد ترك تحديد سعر الجنيه لعوامل العرض والطلب (المكاوي، 2005).

لقد تم توحيد سعري الصرف الرسمي والموازي ليكون 1.1 دولار لكل جنيه سوداني في نوفمبر عام 1981م، كما تم في نوفمبر 1982م تخفيض سعر الصرف ليصبح 0.77 دولار لكل جنيه، وعملت الصرافات في المدى 0.48-0.57 دولار لكل جنيه سوداني. وحتى عام 1983 خفض الجنيه السوداني تسعة مرات بتدهور 40% من قيمته حين الاستقلال . وقد تم في فبراير عام 1983م سحب تراخيص الصرافات الخاصة وفتح صرافات البنوك التجارية لتجذب المزيد من

النقد الأجنبي للقنوات الرسمية، وفي مارس من نفس العام أستخدمت سعر صرف جديد أطلق عليه السعر الحر بدلاً عن السعر الموازي ويساوي 0.56 دولار وفي المقابل السعر الرسمي 0.77 دولار لكل جنيه علي أن تباع 25% من عائدات الصادر للبنوك التجارية بالسعر الحر. ثم أعيد فتح الصرافات الخاصة في يناير عام 1984م في حين خفض سعر الصرف الحر في أكتوبر 1984م ليكون 0.47 دولار للجنيه وظل سعر الصرف الرسمي عند 0.77 دولار للجنيه. أما في فبراير عام 1985م فقد أغلقت الصرافات الخاصة وخفض سعر الصرف الحر إلي 0.33 دولار لكل جنيه، وفي نفس العام في فبراير عدل سعر الصرف الرسمي إلي 0.4 دولار لكل جنيه، ثم أجريت في نفس العام عدة تعديلات علي السعر الحر ليتراوح بين 0.29-0.33 دولار لكل جنيه. في بداية عام 1986م تكونت لجنة لتحديد سعر الصرف الحر من خلال الوقوف علي موارد النقد الأجنبي في السوق الحر وأصدرت قراراً بتحديد سعر الصرف الحر بما يعادل 0.4 دولار لكل جنيه سوداني شراء 0.23 لكل جنيه بيعاً ليظل السعر الرسمي عند 0.4 دولار لكل جنيه. وفي أكتوبر من عام 1987م تم توحيد سعري الصرف الرسمي والحر ليصبح 0.22 دولار لكل جنيه سوداني بقرار وزاري. وفي أكتوبر عام 1988م تم الرجوع إلي سعر الصرف الحر فأصبح 0.08 دولار لكل جنيه علي أن يتم تحديده بعد ذلك بواسطة لجنة التعامل في موارد السوق الحر علي أساس يومي حسب مقتضيات العرض والطلب، في حين ظل السعر الرسمي علي ما كان عليه 0.22 دولار لكل جنيه وبموجب هذه الإجراءات أصبحت البنوك التجارية تورد 70% من عائد الصادر إلي بنك السودان بالسعر الرسمي والـ 30% عند 0.22 المتبقية بالسعر الحر (المكاوي، 2005). وقد بقي السعر الرسمي عند 0.22 دولار لكل جنيه عام 1989م أما السعر الحر فتحدده لجنة من سبعة بنوك يومياً حسب آلية العرض والطلب. أما في فبراير 1992 بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي فقد تم إلغاء نظام السوق الرسمي والحر ليتم استبدالها بسعر حر موحد يتحدد بواسطة لجنة من البنوك حسب آلية العرض والطلب وهذا فقد تراوح سعر الصرف بين 0.01 دولار لكل جنيه في فبراير إلي 0.007 دولار لكل جنيه بنهاية 1992م.

وفي أكتوبر 1993 تم إلغاء نظام السوق الحر الموحد وأنشئت نافذتان للتعامل بالنقد الأجنبي وهما نافذة البنك المركزي ويتم تحديد السعر فيها بواسطة إتحاد المصارف حيث حددت نافذة البنك المركزي سعر الصرف 0.004 دولار لكل جنيه ونافذة البنوك التجارية 0.0033 دولار لكل جنيه بينما بقي سعر نافذة البنك المركزي كما هو.

أما في يوليو عام 1994م فقد تم إلغاء نظام النافذتين وسمح للبنوك التجارية بشراء وبيع النقد الأجنبي بحرية تامة حسب آلية العرض والطلب. وفي عام 1995م أعلن عن إنشاء صرافات للنقد الأجنبي وصل فيها سعر الصرف إلي 0.0013 دولار لكل جنيه سوداني. لقد تم التخفيض التدريجي لسعر الصرف عام 1997م، رغم ضغط صندوق النقد الدولي بتوحيد سعر الصرف فوراً إلا أن الإدارة الاقتصادية في البلاد أدركت أن السياسة المثلي في التخفيض التدريجي. خاصة مع ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية للبلاد في النصف الثاني من 1995م وبداية 1996م من زيادة كبيرة في الإنفاق العام وتزايد عجز الموازنة وتمويله بالاستدانة من النظام المصرفي

مما أوصل معدل التضخم في أغسطس عام 1996م إلي 166%. وبالنسبة لنشاط التجارة الخارجية فقد اتسع نطاق الإعفاءات الجمركية لواردات بعض المنظمات المدنية. كما اتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

وبعد اقتناع الإدارة الاقتصادية بالهوة التي ينحدر إليها الاقتصاد عمدت إلي مجموعه من الإجراءات العاجلة لإصلاح الخلل الواضح في مفصل الاقتصاد الكلي، وكان من بينها إدراك جدوى سياسة التخفيض التدريجي. إذ أن الوضع المالي والنقدي يعتمد عليهما الأداء في سعر الصرف، ولا يخفي الأثر الفاعل للعوامل النفسية علي أداء سعر الصرف لذلك كانت سياسة التدرج كمحاولة لاستعادة المصدقية في السياسات المتخذة لإصلاح سعر الصرف ليصبح اثر العوامل النفسية محايدا أن لم يكن إيجابياً. في مارس 1997م تم انتهاج نظام جديد لتحديد سعر الصرف يقود إلي التوحيد التدريجي وهو ما يعرف بنظام سعر الصرف الزاحف (Crawling Exchange Rate Peg)، وبناء علي التعديل الذي أدخل علي هذا النظام ليقف مع الوضع السائد عندئذ في أسواق نظام سعر السودان تم تعديل النظام الجديد بنظام الهلب مع الممر المتحرك (Anchor With Crawling Corridor) (تقرير بنك السودان المركزي، 1997).

يحدد سعر الصرف حسب هذا النظام بواسطة لجنة مكونه من ممثلي المصارف السودانية وممثل لبنك السودان وممثل للصرافات المرخص لها حيث يتم التحديد علي ضوء معطيات العرض والطلب علي النقد الأجنبي في السوق يومياً. كما يكفل النظام المرونة لسعر الصرف المحدد في المدى 2% ارتفاعاً وانخفاضاً.

وما لبث نظام التخفيض التدريجي لسعر الصرف إن نجح في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي من 23% في ديسمبر 1996م إلي 6.9% في نهاية ديسمبر عام 1997م، تم إلغاء لجنة تحديد سعر الصرف في مارس عام 1998م حيث أصبح لبنوك صرافات النقد الأجنبي مطلق الحرية في تحديد السعر. وقد تم توحيد سعر الصرف نهائياً في أكتوبر عام 1998م. لقد حقق نظام التخفيض التدريجي لسعر الصرف توحيد سعر الصرف من ثمانية أسواق في عام 1996م إلي سوق واحدة في أغسطس 1998م، وأصبح سعر الصرف واقعي تحدده قوتي السوق. لقد حرصت الإدارة الاقتصادية في عام 1998م علي تأكيد استدامة سعر الصرف الموحد، فلقد أسس نظام لحساب المتوسط الترجيحي لأسعار الصرف التعاقدية بين المصارف والعملاء خلال يوم ثم خفضت إلي 10 ثم 5 أيام في نهاية مارس 1999م. أما المرحلة الثالثة فهي إدخال نظام المزايدات في التعامل بالنقد الأجنبي ويقضي هذا النظام بالسماح للمصارف بقبول عروض شراء النقد الأجنبي من عملائها علي أن يحدد العميل عرضه لغرض توظيف النقد الأجنبي والسعر المقترح ثم ترفع المصارف العروض المقدمة الي بنك السودان في يوم محدد كل أسبوع، ليقوم بنك السودان بتوفير النقد الأجنبي للمصارف لمقابلة ارتباطات عملائها. ثم كانت المرحلة الأخيرة في خطة إصلاح نظم سعر الصرف تتضمن إلزام المصارف بفتح غرف للتعامل بالنقد الأجنبي وهو نظام محصن بمجموعة إجراءات وترتيبات احترازية لتنظيم العمل في المصارف حيث يحدد بنك السودان لكل مصرف فروع معينه* (يحدد بنك السودان لكل مصرف فروع معينه للعمل في

سوق النقد الأجنبي والمعيّار أن يكون الفرع في منطقته رواج تجاري ذو صلة بالنقد الأجنبي. وكذلك من الضوابط الإدارية تحديد نوع العملاء الذين يسمح لهم بفتح حسابات جارية بالنقد الأجنبي وفق ضوابط منها مقدرة العميل المالية ومجال عمله. علي المصارف الإعلان عن أسعارها بوضوح والالتزام بها) للعمل في سوق النقد الأجنبي. أما الفترة من 2000-2005م فقد أُنسِمت بقدر من الاستقرار، كما اتضح في الجدول أعلاه رقم (2). بدأت هذه المرحلة بعد توحيد سعر الصرف حيث تركّزت السياسات والإجراءات في هذه الفترة علي تحقيق استقرار مستدام في سعر الصرف الموحد الواقعي وفعلا فقد استقر متوسط الصرف خلال الأعوام 2003م، 2004م، وحتى يونيو 2005م حيث انخفض من 259.5 دينار/دولار إلي 250 دينار/دولار ثم إلي 247.7 دينار/دولار علي التوالي (تقرير بنك السودان المركزي، 2005).

تم تعديل سعر الصرف بتضمين حافز تشجيع الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج ضمن السعر التأشيري، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي، وتعديل سعر الصرف التأشيري للسوق المنظم عدة مرات خلال 2018م؛ وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف في السوق المنظم والسعر في السوق الموازي. ومواصلة لجهود البنك المركزي للمحافظة على إستقرار سعر الصرف تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق، ومن ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها علي كافة المعاملات بالنقد الاجنبي.

ونتيجة لهذه الاجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202% في ديسمبر 2017م إلي ديسمبر 2018م . الحكومات المتتالية في السودان حددت أهداف سياستها النقدية في ثلاثة محاور:

1/ الحد من التضخم الذي تراوحت معدلاته السنوية في العشرة أعوام الأخيرة ما بين 13 و 169%.

2/ تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات بعد أن أصبح لعجز في الميزان التجاري ظاهرة مزمنة ووصل في عام 1999م وفق الإحصاءات الرسمية المتوفرة 569.3 مليون دولار.

3/ توحيد سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية وفي مقدمتها الدولار الذي يستخدم كمرجع .

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره علي حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات ، وكذلك من خلال تأثيره علي الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي؛ لذلك فإن عددا كبيرا من الدول يولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية، حيث يستخدم عدد كبير من الدول النامية سياسات الصرف ضمن برامجهم الإصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتهم وتستخدمها الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية إلي جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي(الصادق، الجارحي، لطيفة، 1996).

خاتمة:

تناولت الدراسة سياسات النقد الأجنبي، وسعر الصرف ، والسياسات المتبعة خلال فترة الدراسة. فقد شهدت الفترة من 2004 وحتى 2014 تغيرات كثيرة في السياسات، فقد تميز عام 2005 بالاستقرار والنمو الاقتصادي، لما شهده السودان من سلام، ووحدية وطنية وإيقاف نزيف الحرب. وقد اتسمت الفترة من 2005 -2010 بالانتعاش الاقتصادي، والاستقرار وثبات سعر الصرف. ولكن تدهور الاقتصاد وواجه تحديات ومهددات بانفصال دولة جنوب السودان في 2011. ومن ثم دخل السودان في ضعف قيمة عملته، وضعف القوة الشرائية للعملة المحلية. وكذلك تم تعويم سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة، وأصبح يحدد وفق عوامل السوق من واقع طلب العملات الأجنبية. وفي ظل هذه السياسة الانفتاحية للاقتصاد السوداني استعاد السودان سمعته المالية والمصرفية وعلى هذا الصعيد يقوم البنك المركزي بالعمل على تطوير سوق المال والصرف الأجنبي من خلال إجراءات تنظيم وضبط السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي بدون وضع أي قيود على تدفقات رأس المال . وفي إطار تحرير وتطوير سوق النقد الأجنبي تم إنشاء عدد من شركات الصرافة عام 1995م وصدرت لائحة بتنظيم أعمالها وعلاقتها مع بنك السودان وفي عام 1996م تم تحديد السعر الذي تتعامل به البنوك وشركات الصرافة المعتمدة يومياً بناءً على السعر الذي يحدده بنك السودان المركزي. وفي السنوات الأخيرة تمت سياسة التعويم المقيد بنظام سعر الصرف المرن المدار الذي يدار بواسطة السلطات النقدية البنك المركزي وسوق المصارف حتى تركز السعر في حدود معينة .

أولاً: النتائج

- توجد علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة.
- يوجد العديد من السياسات والتجارب المتبعة في تحديد سعر الصرف الحقيقي الفعلي المرتكز على سعر موحد يتحدد تلقائياً وفق العرض والطلب.
- أدى الانخفاض المستمر في سعر الصرف الجنيه السوداني من قبل صندوق النقد الدولي إلي ضعف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية.
- انخفاض سعر الصرف أدى إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره زاد من الضغوط على أسعار المستهلكين.
- السياسات المتبعة في الآونة الأخيرة في العام 2021م سياسات مرنة متزنة للقضاء على السوق الموازي وتوحيد سعر الصرف بصورة مرنة ومدارة بحيث تحافظ على ثبات سعر الصرف من الانفلات والتقلبات السريعة وهي سياسة تنويم حتى يقوي الجنيه بالانتاج.
- سياسة التعويم تحتاج إلي الانتاج لتقوية قيمة الجنيه وزيادة قوته الشرائية وتعزيز قدرته التنافسية من بين العملات الأخرى.

-السياسة التي تم اتباعها سياسة مرنة متزنة تدرجية مراعية قوة الجنيه وضعفه أمام العملات الأجنبية وهي سياسة تتويم وليس تعويم وهي سياسة اسعافية بغرض ثبات واستقرار سعر الصرف وتنقسم هذه السياسة بالشجاعة والجرأة.

ثانيًا: التوصيات

-تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لحفظ التوازن بين العرض والطلب للعملات الأجنبية.

-العمل على تقوية الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية وذلك بزيادة الإنتاج وتهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية في البلاد.

- يجب على الدولة اتخاذ حزمة من الإجراءات الكفيلة باستقرار سعر الصرف وفق سياسة تعويم الجنيه السوداني.

- جذب وتشجيع دخول مدخرات وتحويلات المقيمين بالخارج الي البلاد عبر النافذة الموحدة البنك المركزي عبر سياسة توحيد سعر الصرف.

- علي الدولة تكوين احتياطي من النقد الاجنبي لتلبية الطلب وزيادة العرض وبالتالي يثبت السعر أو ينخفض تدريجياً.

- علي الدولة تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة لزيادة الانتاج والانتاجية.

- علي الدولة السعي لتحسين العلاقات الخارجية وتشجيع التجارة الخارجية عبر النافذة الموحدة.

قائمة المراجع:

1. تقارير بنك السودان السنوية خلال فترة الدراسة 2004 – 2014، التقارير السنوية، 44-54، الخرطوم، السودان.

2. تقرير بنك السودان المركزي، (2012، 2013)، التقرير السنوي، 52-53.

3. تماضر، (2013)، قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان، في الفترة من (1970__ 2013) غير منشورة.

4. جبار محفوظ، (2015)، دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف علي الأسواق المالية-دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية خلال السداسي الأول من سنة 2015م، غير منشورة.

5. الجهاز المركزي للإحصاء (2012م)، جمهورية السودان، الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء في السودان (نسخة مختصرة).

6. سلسلة الدراسات والبحوث، (2008م)، سلسلة بحوث تصدر عن بنك السودان المركزي، (الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء) (الإصدار رقم (13) .

7. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد (2007)، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر.

8. صالح أويابة، عبدالرزاق خليل، (2018)، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي علي ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (2018-1990)، مجلة الباحث، م 16، ع 16.

9. صندوق النقد الدولي، التقرير القطري، رقم الإيداع 14/249.

10. ضوابط وتوجيهات إدارة السياسات لشركات الصرافة، (2013)، بنك السودان المركزي، قطاع الاقتصاد والسياسات، الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء، الخرطوم، السودان، ص ص، 31-34.

11. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، عبد العظيم محمد مصطفى، (1987)، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسية، المكتبة العربية، جامعة الملك سعود، ص 548-562.

12. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، (2001م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ج 2 الطبعة الثانية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، السودان، ص ص، 57-58.

13. العرض الاقتصادي، (2014-2004)، السودان، وزارة المالية والاقتصاد والوطني، الادارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج، الخرطوم، السودان، ص ص، 119-120.

14. علي توفيق الصادق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، (1996)، السياسات النقدية في الدول العربية صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

15. فايز إبراهيم الحبيب، (1994)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية للنشر، ص 689-690 .

16. مجلد السياسات الاقتصادية، (1982م).

17. محمد الحسن المكاوي (2005)، المتغيرات والمستجدات في النظام الاقتصادي والإنمائي بالسودان، الطبعة الأولى، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، سلسلة إصدارات الوعد الحق، إصدار رقم (7)، الخرطوم.

18. معروف، (2006م)، المجلة الاقتصادية.

19. موري سمية، (2009)، آثار تقلبات أسعار صرف العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، (2010-2009)، دراسة غير منشورة.